

قرار حماية

اصدرنا نحن سعيدة الخلفي قاضي الاسرة بالمحكمة الابتدائية بمنوبة بتاريخ اليوم
2018/11/13

قرار الحماية الآتي بيانه سندا ونصا بين:

الطالبة: امانى _____ نانيتها الاستاذ المولهي

من جهة

المدعى عليه: اشرف القرقوري _____

من جهة اخرى

بمقتضى مطلب الحماية المقدم لاته المحكمة من الطالبة في حق نفسها وفي حق ابنها القاصر امير القرقوري تم
التعهد بالوضعية واستدعاء الزوج المطلوب للنظر في المطلب واتخاذ القرارات المناسبة :

موضوع المطلب

تعرض الطالبة ان زوجها عمد الى افتكاك مفاتيح محل الزوجية مما اضطرها الى مغادرة المنزل وهي
تقيم حاليا لدى مضيغة انه عن الاتفاق عنها وعن ابنها وتركهما في حالة خصاصة رغم انه يعمل
طبيبا جراحا وله عيادة خاصة ودخل محترم مضيغة انها ولئن كانت تعمل كطبيبة مضيغة فان اجرها لا
تتعدى 1000 دينار وتتنول صرفها في تسديد معلوم قرض بنكي بقيمة 475 دينار شهريا كما تقوم
بخلاص معينة حضانة لابنها الرضيع بما قدره 150 دينار وبذلك فهي غير قادرة على تسديد حاجياتها
وحاجيات ابنها وطلبت على ضوء ذلك اسنادها منحة سكن كالزام زوجها بمنحها نفقة لها ولابنها
الرضيع .

الاجراءات

وبموجب ذلك رسمت القضية بالدفتر المعد للقضايا الاستعجالية تحت عدد 3798 ونشرت بجلسة يوم
2018/12/06 وفيها حضرت المدعية وتمسكت بطلبها ولم يحضر الزوج وتم استدعاؤه طبق
القانون فتم تاخير القضية لجلسة يوم 2018/12/13 لاعادة استدعاء الزوج للتحرير عنه وللادلاء

كما يفيد عمل هذا الأخير وما لم يحضر المدعي وحضرت المدعية وتمسكت بالمطلب وادلت بصورة
ضوئية من شهادة ترسيم بعمادة الاطباء للمدعي عليه بوصفه طبيب مختص في امراض القلب وبصورة
من كشف حساب ونسخة من عقد كراء .

المحكمة

حيث يهدف المطلب الى حماية الطالبة وذلك بالزام زوجها المدعي عليه بالانفاق عليها
وعلى ابنها على قدر حاله كالزامة بدفع منحة سكن بعد مغادرتها محل الزوجية على اثر
افتكاك مفاتيح المنزل واحكامه الانفاق عنها وعن ابنه منها .

وحيث وبالاتلاع على احكام الفصل 30 وما يليه من القانون عدد 58 لسنة 2017
المؤرخ في 11 اوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وعلى مطلب الحماية
المقدم من العارضة وعلى المؤيدات المصاحبة له.

-من حيث الشكل :

حيث قدم مطلب الحماية من العارضة وجاء متضمنا لشرح اسبابه والتدابير المطلوب
اتخاذها ومرفوقا بالمؤيدات اللازمة ومن له صفة فاستوفى بذلك الشكلية الواردة بالفصلين
30 و 31 من القانون عدد 58 لسنة 2017 مما يتجه قبوله شكلا .

-من حيث الاصل :

حيث وبالرجوع الى مطلب الحماية يتضح انه يهدف الى طلب حماية الطالبة وابنها الرضيع
بعد ان امتنع الزوج عن الانفاق بما في ذلك من حاجة للعارضة ولابنها الى جانب انه افتك
منها مفاتيح المنزل وهو ما اضطرها للاستقرار محل والديها في العقد الحالي .

وحيث طلبت العارضة الزام المدعي عليه بالانفاق عنها وعن ابنها بما قدر 2500 دينار
شهريا كالزامة بالخروج من المسكن العائلي وافرادها به وبصورة احتياطية منها منحة
سكن .

وحيث ادلت العارضة بما يفيد ان الزوج يعمل كطبيب مختص في امراض القلب وله عيادة
خاصة ودخل محترم .

وحيث لم يحضر الزوج رغم استدعائه طبق القانون وذلك في ثلاث مناسبات بما يجعل
المحكمة في المطلب دون التوقف على حضوره .

وحيث عمد الزوج الى افتركاك مفاتيح المسكن للعارضة كما افتركا مفاتيحها من القانون ومفاتيح سيارتها وهو ما يجعلها في مركز الضحية وفقا لما نص عليه الفصل 3 من القانون عدد 58 لسنة 2018، حيث عرف العنف المسلط على المرأة بأنه ايضا الضغط والحرمان من الحقوق والحريات سواءا في الحياة العامة او الخاصة كما ان عدم الانفاق عنها وعن ابنها يعد من فشل حرمان العارضة من اوكد حقوقها لما تنسم به من صبغة معاشية .
وحيث بناء على كل ما سلف ذكره يتجه الزام المدعى عليه بالانفاق على العارضة بما قيمته ثلاثمائة دينار بعنوان شهريا كالتزامه بالانفاق على ابنه بما قدره الف دينار شهريا وتأجيل البت في طلب الزام الزوج الخروج من محل الزوجية او منح العارضة منحة سكن الى حين حضور الزوج والتحرير عنه وتحديد هذه الانفاق اشهر من تاريخ صدور القرار .

لذا وللهذه الاسباب

قررنا نحن سعيده الخليفة قاضي الاسرة بالحكمة الابتدائية بمنوبة باتخاذ التدابير التالية وذلك لمدة 6 اشهر بداية من تاريخ صدور هذا القرار قابلة للتجديد مرة واحدة .

1- الزام المدعى عليه بالانفاق على زوجته بما قدره ثلاثمائة دينار شهريا وبالحلول بداية من صدور هذا القرار ولمدة 6 اشهر .

2- الزامه بالانفاق على ابنه امير القرقوري بما قدره 1000 دينار شهريا وبالحلول تسلم للزوجة امانى الملوي بداية من صدور هذا القرار ولمدة 6 اشهر .

3- تاخير القضية لجلسة يوم 2018/12/25 لاعادة استدعاء الزوج والتحرير عليه في خصوص مدى استعداده توفير محل سكن للحاضنة .